

هل تقف إيران خلف حرب العصابات في الجنوب السوري

إسرائيل تطالب روسيا بوضع حد لتقدم حزب الله في الجولان المحتل



وضع يخرج عن السيطرة

وبين هاتين الفرضيتين حول الجهة التي تحرك تلك العمليات في الجنوب تبرز فرضية لا تقل وجاهة وهي أن تكون مجموعات سورية رافضة للتسوية أعادت تجميع شتاتها وغيّرت من أسلوب مواجهتها عبر الاعتماد على حرب العصابات باعتبارها الأكثر إيلا للقتال الحكومية وحلفائها، مع تقليل أكبر عدد ممكن من الخسائر بصقوفها.

والأمنية والعسكرية السورية، وبالتالي فإن بزها للوضع في الجنوب هي بذلك تضرب عصفورين بحجر واحد. وللإشارة فإن إيران كانت استبعدت من التسوية التي رعتها روسيا مع الولايات المتحدة في المنطقة، في العام 2017 والتي كان من شروطها الأساسية إبعاد القوات الإيرانية والمليشيات الموالية لها.

المنار التابعة للحزب الأسبوع الماضي إن إسرائيل لن تكون بمنأى عن الصراع الأميركي الإيراني في حال اندلع، وإنه ستم إعادة إليها "إلى العصر الحجري". ويقول المحللون إن إيران تعلم أن أصابع الاتهام في ما يحدث في الجنوب ستوجه مباشرة إلى الفرقة الخامسة التي شكلتها موسكو، حيث هناك منافسة بينهما على فرض السيطرة على الأجهزة

وإبعاد القوات الحكومية الممثلة في الفرقة الرابعة التي يقودها ماهر الأسد والجماعات الموالية لإيران. ويعتبر متبنو هذه الفرضية أن إسرائيل من خلال هذه العمليات تريد القول إنها لا تزال قادرة على إعادة عقارب الساعة إلى الوراء في حال لم تتم الاستجابة لمطالبها، وكانت وسائل إعلام إسرائيلية قد تحدثت قبل فترة عن لقاء ضم مسؤولين إسرائيليين وروسا وأمنيين سوريين فضلا عن قادة الفرقة الخامسة بشان توسيع نطاق سيطرة الأخيرة بيد أن رئيس إدارة المخابرات الجوية اللواء جميل الحسن الذي كان حاضرا في ذلك الاجتماع رفض الأمر بالمطلق، الأمر الذي استدعى تدخل الروس وإقالته.

وهناك مخاوف إسرائيلية بشأن مساعي إيران لتكريس موطئ قدم لها في الجولان المحتل لخلق جبهة جديدة متقدمة ضدها، ولا تبدو نيل أييب واقعة كثيرا من قدرة موسكو فعليا على ردعها. وكشفت وسائل إعلام إسرائيلية الاثنين، عن تقدم إسرائيل بطلب إلى روسيا بالعمل أكثر على إبعاد حزب الله اللبناني عن الجولان السوري المحتل.

وأفادت هيئة البث الإسرائيلية (رسمية)، بأن تل أبيب طلبت من موسكو تطبيق خطوات اتخذتها سابقا، لمنع تموضع القوات الإيرانية في المنطقة. وأضافت أن معلومات استخباراتية كشفت، قبل 4 أشهر، عن تموضع قوات للحزب في الجزء السوري من الهضبة، بهدف "إقامة بنية إرهابية". ويقول محللون إن إسرائيل قد تكون خلف ما يشهده الجنوب من عمليات بيد أنه لا يمكن تلافي فرضية تورط إيران لأن ما يحصل في الواقع يصب في صالحها أكثر من غيرها. ويوضح المحللون أن خلق حالة من الفوضى في الجنوب يخدم بالدرجة الأولى طهران التي تحاول جاهدة فرض حضورها في تلك الجبهة القريبة من إسرائيل في سياق عملية لي النزاع بينها والولايات المتحدة.

وتشهد العلاقة بين إيران والولايات المتحدة تصعبا خطيرا منذ انسحاب الرئيس الأميركي دونالد ترامب من فرض الانسحاب النووي وما استتبعه من فرض عقوبات مشددة على الاقتصاد الإيراني، وهو ما ردت عليه طهران بالانسحاب المترجم من التزاماتها بشأن ذلك الاتفاق وسط مخاوف من أن يقود هذا التصعيد إلى مواجهة مباشرة بينهما.

وتدرك إيران أن الولايات المتحدة تعتبر أمن إسرائيل أولوية مطلقة، وبالتالي هي تلعب على هذا الوتر وكان الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله قد قال في معرض حديث صحفي مع قناة

القوات الحكومية السورية وقوات حليفها الروسية تعيشان وضعا معقدا في الجنوب، في ظل وجود أطراف مجهولة تترصد بخطوات عناصرهما لتوقع أكبر خسائر ممكنة في صفوفهما، ورغم أن بعض الأصابع تشير إلى إسرائيل إلا أن هناك من يرى أن إيران الطرف الأكثر استفادة من إحلال الفوضى في المنطقة.

دمشق - تواجه القوات الحكومية السورية حرب عصابات في الجنوب السوري من قبل عناصر مجهولة، وسط تساؤلات عن الجهة التي يمكن أن تقف خلفها هل هي إسرائيل أم إيران؟ خاصة وأن الأخيرة تواجه حملة روسية لإبعادها عن المنطقة في إطار تكريس التفاهات مع الجانبين الأميركي والإسرائيلي.

وقتل ستة عناصر من الجيش السوري، الأربعاء، في تفجير عوة ناسفة استهدفت حافلة كانت تقلهم في محافظة درعا في جنوب سوريا. ويأتي الهجوم بعد أيام قليلة من استهداف دورية للشرطة العسكرية الروسية، شرقي المحافظة.

وأوردت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا) في خبر عاجل "إرهابيون يستهدفون سيارة عسكرية على طريق البادية" شمال غرب مدينة درعا، متحذرة عن "معلومات أولية تشير إلى شهداء وجرحي".

وأكد مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان رامي عبد الرحمن أن "عبوة ناسفة استهدفت حافلة كانت تقل عناصر من الفرقة الرابعة، ما أسفر عن سقوط 6 قتلى منهم وإصابة 15 آخرين بجروح".

ولم يتمكن المرصد من تحديد الجهة المسؤولة، لكنه أشار إلى أن "قوات النظام تتعرض بشكل شبه يومي لهجمات إن كانت بالعبوات الناسفة أو بإطلاق النار في محافظة درعا، لكنها لا تسفر عادة عن سقوط ضحايا".

كما تعرض العديد ممن شاركوا في مفاوضات التسوية والمصالحة مع القوات الحكومية لعمليات اغتيال تكررت بشكل ملحوظ في الفترة الأخيرة، بالتزامن مع ظهور كتابات على جدران في أرياف درعا الغربية تقول "لمن باع ضميره وكرامته ودينه، نحن نراكم والقاده أدهى وأمر.. ثورة حتى النصر". وأوضح عبد الرحمن أن "مقاتلين معارضين سابقين يطلقون على أنفسهم اسم المقاومة الشعبية" يشنون عادة تلك الهجمات.

واستعاد الجيش السوري صيف العام 2018 السيطرة على كامل محافظة درعا إثر عملية عسكرية ثم اتفاقات تسوية مع الفصائل المعارضة فيها، وعملية إجلاء للآلاف من رافضي التسويات، كانت رعتها روسيا مع كل من إسرائيل والولايات المتحدة.

بيروت - أكد وزير العمل اللبناني كميل أبو سليمان تقديم كل التسهيلات للحصول على إجازات عمل دون دفع أي رسوم عملا بالتسهيلات الممنوحة لهم في القانون.

وتأتي الخطوة في أعقاب موجة احتجاجات شهدتها مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ردا على ملاحقة السلطات

اللبنانية للعمالة الفلسطينية وإغلاق مصانع تعود لفلسطينيين ضمن الحملة التي أطلقتها وزارة العمل لمكافحة العمالة الأجنبية غير المرخصة.

وتلقى الوزير أبو سليمان اتصالا هاتفيا الأربعاء من نظيره الفلسطيني نصري أبو جيش تناول "أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان"،

بحسب بيان صادر عن المكتب الإعلامي لوزير العمل.

وأعرب أبو سليمان خلال الاتصال "عن تفهمه لمعاناة الشعب الفلسطيني وأكد تقديم كل التسهيلات اللازمة بما يتعلق بالمستندات المطلوبة للحصول الفلسطينيين على إجازات العمل كما ينص القانون اللبناني، وهي لا تكفي

بجانب توفير إجازات عمل، وإلزام المؤسسات التجارية المملوكة لأجانب بأن يكون 75 بالمئة من موظفيها لبنانيين.

ومع انتهاء المهلة المعلنة انطلقت في 10 يوليو الجاري حملات تفتيش من قبل وزارة العمل بالتعاون مع مفتشي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وبمساعدة من قوى الأمن الداخلي.

ويمنع القانون اللبناني اللاجئين الفلسطينيين من ممارسة أكثر من 70 حرفة ومهنة، بالإضافة إلى فرض شروط مجففة للحصول على إجازة عمل، وبالقرارات الأخيرة فإن هؤلاء سيكونون في وضع مأساوي.

وانتفض المئات من العمال الفلسطينيين طيلة الأيام الماضية ردا على تلك الإجراءات وسط مخاوف متزايدة من أن يؤدي الوضع إلى توترات اجتماعية تهدد السلم الأهلي في هذا البلد، خاصة مع وجود انفلات في السلاح في المخيمات.

وفي خطوة مقابلة لتخفيف حدة الاحتقان أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس الأربعاء، رفضه كل أشكال التصعيد مع لبنان. وقال عباس، لدى

حماس توجه رسالة من موسكو للأسد: على الأخوة أن يتواصلوا

دمشق، واستعانت بإيران لإعادة ترطيب الأجواء بيد أن النظام السوري لا يزال يرفض أي تواصل معها، وقد تلعب موسكو اليوم دورا في هذا السياق. وأشار أبو مزروق إلى وجود علاقة جيدة بين حماس وإيران، داعيا الجميع وخاصة الدول الكبيرة مثل روسيا والصين إلى الوقوف مع إيران في وجه ما أسماه بـ"الحصار الأميركي". وتشهد المنطقة توترا متصاعدا بين الولايات المتحدة وإيران إثر تخفيض طهران بعض التزاماتها بموجب الاتفاق النووي متعدد الأطراف، المبرم في 2015. واتخذت طهران الخطوة، مع مرور عام على انسحاب واشنطن من الاتفاق وفرض عقوبات مشددة على طهران.

وتابع "نأمل أن تتحسن الأوضاع في المنطقة، لأننا كلنا أخوة ولا بد للأخوة أن يكونوا دائما متواصلين". وعلى مدار سنوات، أقامت حماس علاقات قوية مع دمشق، لكن مع اندلاع الثورة السورية في مارس 2011، وانحياز الحركة الفلسطينية إلى المعارضة، توترت العلاقات بين الطرفين، قبل أن تقر قيادة حماس برئاسة خالد مشعل آنذاك مغادرة دمشق، إلى الدوحة في فبراير من العام 2012.

وتتهم دمشق حماس بخيانتها، خاصة وأنها كانت احتضنتها رغم تعرضها لضغوط كثيرة. وأظهرت الحركة في السنوات الأخيرة رغبة في إعادة حبل الود مع

موسكو - قال عضو المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مزروق، الأربعاء، إنه لا توجد علاقات بين حركته ودمشق لافتنا إلى أن "على الأخوة أن يتواصلوا".

جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقده على هامش زيارة يجريها على رأس وفد من حركة حماس للعاصمة الروسية موسكو منذ الاثنين الماضي.

وأضاف أبو مزروق، في رده على سؤال حول وجود محاولات لاستئناف علاقات "حماس" مع دمشق "لا توجد علاقات مع سوريا منذ أن خرجنا منها مضطرين، القطيعة ليست من قبلنا فقط وإنما من قبل الطرف الآخر (النظام السوري)".

لبنان يسارع لاحتواء الأزمة مع اللاجئين الفلسطينيين قبل أن تنفجر

قراءة 11 بالمئة من العدد الجملي للسكان في لبنان. ويعاني اللاجئ الفلسطيني في لبنان من وضع جد صعب نتيجة القوانين اللبنانية التي تحرمه من أبسط مقومات الحياة الطبيعية من شغل وصحة وتعليم، ولكن السلطة اللبنانية صعّدت من ضغوطها في الأشهر الأخيرة عليه.



كميل أبو سليمان

سنقدم كل التسهيلات للحصول الفلسطينيين على إجازات عمل ويربط محللون هذه الضغوط بالمخاوف التي أحبتها الإدارة الأميركية من خلال خطتها لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني المعروفة بصفحة القرن والتي يشاع أنها تتضمن إسقاط حق العودة وتوطين اللاجئين الفلسطينيين في البلدان المستضيفة.

ويقول المحللون إن التعاطي اللبناني من خلال التصعيد ضد الفلسطينيين الذين لا يملكون غير البقاء في هذا البلد، في ظل انسداد أفق الهجرة واستحالة العودة إلى الديار، من شأنه أن يخلق مفاعيل سلبية تهدد الأمن القومي اللبناني، في حضرة السلاح المنتشر بالمخيمات ووجود قوى متطرفة تترصد بأي اهتزاز في العلاقات الفلسطينية اللبنانية لاستقطاب الشباب الفلسطيني اليأس.

افتتاحه اجتماعا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في رام الله، إن "هناك عددا من القضايا التي تستدعي الحوار العاجل مع الإخوة اللبنانيين، لأننا نريد حل هذه القضايا بالحوار والمفاوضات، ونرفض التصعيد من أي جهة كانت".

وأضاف "ذلك سيتم إيفاد عضو اللجنة التنفيذية عزام أحمد لمناقشة هذه القضايا مع الإخوة اللبنانيين، ونؤكد رفضنا لكل أشكال التصعيد، لأن الأهم حل المشاكل وليس تعقيدها". وأكد "العلاقات الأخوية مع الأشقاء في لبنان".

ويوم الثلاثاء طالب عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، رئيس دائرة شؤون اللاجئين أحمد أبو هولي الدولة اللبنانية باستثناء اللاجئين الفلسطينيين من الحملة المذكورة. وقال أبو هولي، في بيان، إن "القرار المتعلق بخطة مكافحة اليد العاملة غير الشرعية في لبنان له انعكاسات سلبية ومباشرة على حياة ومعيشة اللاجئين الفلسطينيين". وأضاف "يجب مراعاة الدولة اللبنانية لخصوصية أوضاع اللاجئين الفلسطينيين باعتبارهم ضيوفا مؤقتين على الأراضي اللبنانية إلى حين عودتهم إلى ديارهم التي هجروا منها عام 1948، والتعاطي مع العامل الفلسطيني اللاجئ من منظور خاص له وضعية قانونية بحكم الضيافة".

ويعيش 174 ألفا و422 لاجئا فلسطينيا في 12 مخيما و156 تجمعا فلسطينيا بمحافظات لبنان الخمس، ويمثل هؤلاء

أي رسوم عملا بالتسهيلات الممنوحة لهم في القانون". وكانت وزارة العمل اللبنانية قد أطلقت في 6 يونيو خطة لمكافحة العمالة غير الشرعية، وأعطت مهلة بشهر للمخالفين لتسوية أوضاعهم.

ومن بين التدابير التي أقرتها الخطة إقفال المؤسسات المملوكة أو المستأجرة من أجانب لا يحملون إجازة عمل، وإلزام المؤسسات التجارية المملوكة لأجانب بأن يكون 75 بالمئة من موظفيها لبنانيين.

ومع انتهاء المهلة المعلنة انطلقت في 10 يوليو الجاري حملات تفتيش من قبل وزارة العمل بالتعاون مع مفتشي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وبمساعدة من قوى الأمن الداخلي.

ويمنع القانون اللبناني اللاجئين الفلسطينيين من ممارسة أكثر من 70 حرفة ومهنة، بالإضافة إلى فرض شروط مجففة للحصول على إجازة عمل، وبالقرارات الأخيرة فإن هؤلاء سيكونون في وضع مأساوي.

وانتفض المئات من العمال الفلسطينيين طيلة الأيام الماضية ردا على تلك الإجراءات وسط مخاوف متزايدة من أن يؤدي الوضع إلى توترات اجتماعية تهدد السلم الأهلي في هذا البلد، خاصة مع وجود انفلات في السلاح في المخيمات.

وفي خطوة مقابلة لتخفيف حدة الاحتقان أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس الأربعاء، رفضه كل أشكال التصعيد مع لبنان. وقال عباس، لدى



احتقان بندر بانفجار